SIG
البوابة الذكية للاستثمار والاستشارات
Smart Investment & Consultancy Gateway

موجز

القطاع الخاص
رافعة التحول الاقتصادي القادم

2026

تسعى البوابة الذكية للاستثمار والاستشارات، من خلال سلسلة الموجزات التحليلية واوراق السياسات التي تصدرها، إلى تسليط الضوء على القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية في سلطنة عُمان، والتي تمس الأفراد، والشركات، ومختلف مكونات المجتمع. ويهدف هذا الطرح إلى استكشاف الممكنات الكامنة والفرص القابلة للتفعيل، بما يسهم في دعم التحولات النوعية المنشودة على مستوى الاقتصاد الوطني.

الموجزات التحليلية هي تقارير مختصرة وعالية التركيز، تُعدّ لتقديم قراءة تحليلية معمّقة لقضايا اقتصادية أو قطاعية أو سياسات عامة، استنادًا إلى البيانات والمؤشرات الحديثة.

SIG
البوابة الذكية للاستثمار والاستشارات
Smart Investment & Consultancy Gateway

امسح الرمز للاطلاع على الموجزات السابقة

حقوق النشر ©

جميع حقوق النشر محفوظة لـ البوابة الذكية للاستثمار والاستشارات (SIG).
ويجوز إعادة استخدام أو اقتباس أجزاء من هذا الموجز لأغراض غير تجارية، شريطة الإشارة إلى المصدر بشكل واضح.

يـسعـــدنـــا تقديم الاقتراحات وتقييم الموجز من خلال:

omaninvestgateway.com
yousufh@omaninvestgateway.com

إخـلاء مسـؤولية: تم تجميع المعلومات الواردة في هذا الموجز من مصادر متعددة، بما في ذلك المعلومات المتاحة للعامة، والتقارير الاقتصادية، وآراء الخبراء. وعلى الرغم من أن البوابة الذكية للاستثمار والاستشارات (SIG) قد بذلت أقصى الجهود لضمان دقة المعلومات وموثوقيتها، فإنها لا تقدم أي تعهدات أو ضمانات، صريحة كانت أم ضمنية، بشأن اكتمال هذه المعلومات أو مدى ملاءمتها لأي غرض محدد.

جدول المحتويات

04 الملخص التنفيذي

06 الخصائص الأساسية للقطاع الخاص

10 التحديات التي تواجه القطاع الخاص

12 مقترحات تطوير القطاع الخاص لتحقيق مستهدفات رؤية عمان 2040

16 ملحق (1)
التجارب الدولية في تطوير القطاع الخاص

الملخص التنفيذي

في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة وما تشهده الممرات التجارية العالمية من ضغوط وتحديات؛ تتعاظم أهمية القطاع الخاص بوصفه رافعة أساسية لنمو الاقتصاد الوطني؛ فبينما تضع الحكومة الرؤى والخطط الاستراتيجية والمظلة التشريعية يمتلك القطاع الخاص الأدوات والمرونة التي تمكنه من الاستجابة السريعة للمتغيرات العالمية، هذا التكامل بين التخطيط الحكومي وديناميكية القطاع الخاص يجعل الأخير الأداة الأنسب لاستثمار المزايا الجغرافية الفريدة للسلطنة وتحويل تحديات سلاسل الإمداد العالمية إلى فرص استثمارية ملموسة تُرسخ استدامة النمو.

يهدف هذا الموجز إلى استعراض واقع القطاع الخاص في سلطنة عُمان في ظل التحولات الاقتصادية الجارية وتحليل أبرز التحديات الهيكلية التي تواجهه، إضافة إلى تقييم دوره في دعم مسار التنويع الاقتصادي.

لا يزال الاقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على تصدير الموارد الطبيعية واستيراد السلع والخدمات

ينطلق التحليل من فهم طبيعة النمو الاقتصادي خلال العقود الماضية والذي اتسم بدرجة كبيرة بكونه نموًا مدفوعًا بقطاع الهيدروكربونات سواء من خلال ارتفاع أسعار النفط أو التوسع في الإنتاج، وقد انعكس ذلك في زيادة الإيرادات العامة وارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي والاستثمار؛ مما أسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي.

المرحلة القادمة تتطلب انتقالًا حقيقيًا نحو نموذج يقوده القطاع الخاص ويعتمد على الإنتاجية

غير أن هذا المسار أفرز نمطًا من النمو يعتمد بدرجة أكبر على التوسع في استخدام عوامل الإنتاج أكثر من اعتماده على تحسين الإنتاجية أو تعزيز الابتكار، كما ارتكزت بنية الاقتصاد بشكل كبير على تصدير الموارد الطبيعية الأولية مقابل الاعتماد على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي على السلع والخدمات إلى جانب الاعتماد الواسع على العمالة منخفضة المهارة؛ مما جعل هذه الخصائص تسهم في تشكيل هيكل اقتصادي يتسم بمحدودية التنوع الإنتاجي وضعف مساهمة الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة.

يسهم القطاع الخاص في سلطنة عُمان بنحو 54% من الناتج المحلي الإجمالي ويستحوذ على قرابة 65.5% من إجمالي التكوين الرأسمالي. ويبلغ إجمالي عدد المشتغلين في السلطنة نحو 2.7 مليون عامل ذلك وفقًا لبيانات عام 2024 ؛ حيث يتوزعون بواقع 69% في القطاع الخاص، مقابل حوالي 15% في القطاع العائلي والأهلي، و 16% في القطاع الحكومي؛ مما يعكس الدور الكبير للقطاع الخاص في استيعاب القوى العاملة وتعزيز النشاط الاقتصادي.

%54

مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي عام 2024

من أبرز هذه التحديات:تباين الحوافز بين القطاعين العام والخاص إضافة إلى بعض القيود التنظيمية والتمويلية، كما تعاني منظومة ريادة الأعمال من ضعف في استغلال الفرص الاقتصادية وتواضع روح المبادرة وتحمل المخاطر، ويُلاحظ أيضًا تركز غالبية مؤسسات القطاع الخاص ضمن فئة المؤسسات الصغرى ذات القدرة المحدودة على توليد قيمة مضافة مرتفعة.

إضافة إلى ذلك، لا يزال جزء كبير من الاستثمارات خاصة الأجنبية متركزًا في قطاع النفط والغاز؛ نظرًا لارتفاع العوائد فيه مقارنة ببقية القطاعات.

تحديات هيكلية وتنظيمية تحدّ من قدرة القطاع الخاص على التوسع

وعليه فإن متطلبات المرحلة المقبلة تستدعي إحداث تحول نوعي في مسار النشاط الاقتصادي من خلال تعظيم القيمة المضافة، تعزيز المحتوى التكنولوجي والمعرفي في الأنشطة الاقتصادية وتقوية دور القطاع الخاص، ويتطلب ذلك انتقال القطاع من دور يتركز في الاستجابة للطلب الناتج عن الإنفاق العام إلى دور أكثر ديناميكية يقوم على الاستثمار والإنتاج والابتكار والمنافسة في الأسواق المحلية والأسواق العالمية.

وبذلك يمكن للقطاع الخاص أن يصبح محركًا رئيسيًا لعملية التحول الهيكلي ومصدرًا أساسيًا لتوليد فرص العمل وداعمًا لقدرة الاقتصاد على تحقيق نمو أكثر تنوعًا واستدامة على المدى الطويل.

تقديم

يتشكل النشاط الاقتصادي لأي دولة من تفاعل مستمر بين القطاعين العام والخاص، وقد شهد هذا التفاعل تحولات متتابعة تأثرت بالسياقات التاريخية والفكرية والأزمات الكبرى. فقد أظهرت الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929م (الكساد الكبير) محدودية قدرة الأسواق على تحقيق التوازن الذاتي، ما دفع إلى تبني الفكر الكينزي الذي أكد على ضرورة تدخل الدولة لضمان الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على مستويات التشغيل والإنتاج. وفي العقود التالية، برز الفكر النيوليبرالي الذي ركّز على أولوية آليات السوق والمنافسة محذرًا من توسع الدور الحكومي، إذ أظهرت التجارب التاريخية أن الفصل التام بين القطاعين أو هيمنة أحدهما على الآخر يؤدي إلى اختلالات هيكلية طويلة الأمد، مما استدعى البحث عن نموذج أكثر توازنًا وتكاملًا.

في السياق المعاصر، تركز التوجهات على نموذج "الدولة المُمَكِّنَة"، حيث توفر الدولة بيئة تنظيمية وتشريعية مستقرة وتوجه الاستثمارات نحو الأولويات الوطنية، بينما تُمكِّن القطاع الخاص من لعب دوره كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي، لا سيما في مجالات التشغيل والابتكار والتقدم التكنولوجي.

وانطلاقًا من هذا الإطار المفاهيمي، يهدف هذا الموجز إلى تحليل واقع القطاع الخاص في سلطنة عُمان، واستعراض التحديات الهيكلية التي تواجهه، وبيان أهميته الاستراتيجية في المرحلة القادمة، في ضوء التحولات الاقتصادية الجارية ومتطلبات تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040.

أولا:
الخصائص الأساسية للقطاع الخاص

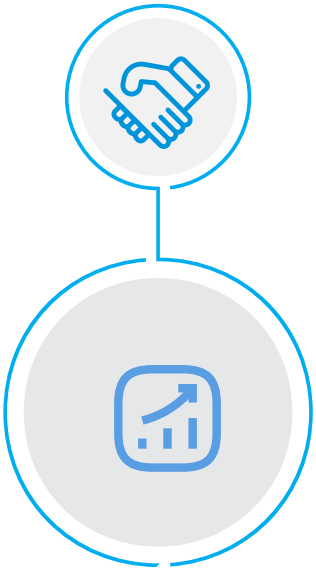

يستمد القطاع الخاص فاعليته من مبادئ الملكية الخاصة، والحرية الاقتصادية، والمنافسة، والكفاءة في تخصيص الموارد، ومن قدرته على الاستجابة للمتغيرات وتحفيز الابتكار وتحمل المخاطر. ويضم هذا القطاع طيفًا واسعًا من الفاعلين، من شركات كبرى ومتعددة الجنسيات إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، التي تشكل مجتمعة النسيج الحيوي للاقتصاد الوطني

ومن الناحية المنهجية، واستنادًا إلى نظام الحسابات القومية لعام 2008م، يتم التمييز بين القطاعين العام والخاص وفق معيار السيطرة المؤسسية، حيث تُعد المنشأة تابعة للقطاع العام إذا كانت خاضعة لهيمنة الحكومة من خلال ملكية أغلبية حقوق التصويت، أو القدرة على تشكيل مجلس الإدارة، أو التأثير الحاسم في القرارات الاستراتيجية، بما في ذلك ما يُعرف بحقوق «الأسهم الذهبية» أو الأطر الرقابية المرتبطة بالدعم والضمانات الحكومية.

ثانيًا:
طبيعة النموذج التنموي

تشير الأدبيات إلى أن النمو الاقتصادي في سلطنة عُمان خلال العقود الماضية، كان مدفوعًا بدرجة كبيرة بقطاع الهيدروكربونات، سواء من خلال ارتفاع أسعار النفط أو زيادة كميات الإنتاج. وقد انعكس ذلك في توسع الإيرادات العامة، وما تبعه من توسع في الإنفاق والاستثمار والتوظيف.

إلا أن هذا النمو اتسم بكونه نموًا توسعيًا قائمًا على زيادة عوامل الإنتاج – رأس المال وعدد العاملين – أكثر من كونه نموًا قائمًا على رفع الإنتاجية أو الابتكار أو التقدم التقني. وبعبارة أخرى، فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك المرحلة كانت نتيجة توسع كمي في المدخلات، لا نتيجة تحسن جوهري في كفاءة الاقتصاد أو في إنتاجيته الكلية لعوامل الإنتاج.

ويعكس هذا النمط من النمو طبيعة النموذج التنموي السائد، الذي ارتكز على استغلال الموارد الطبيعية وتصديرها، مع الاعتماد على استيراد العمالة الأجنبية منخفضة المهارة لتلبية احتياجات الإنتاج، إضافة إلى استيراد السلع والخدمات لتغطية الطلب المحلي. وقد أسهم هذا النموذج في تحقيق نمو مدفوع بالموارد، لكنه ظل محدودًا في تعميق سلاسل القيمة المحلية وتعزيز المكون التكنولوجي في النشاط الاقتصادي.

وعليه، فإن المرحلة القادمة تتطلب انتقالًا نوعيًا من نموذج يعتمد على تصدير المواد الخام والتوسع الكمي في عوامل الإنتاج إلى نموذج اقتصادي قائم على رفع الإنتاجية، وتعظيم القيمة المضافة من الموارد الطبيعية عبر التوسع في الصناعات الوسيطة والنهائية، وزيادة المكون التكنولوجي في التصنيع، وبناء قوة عاملة وطنية ماهرة إلى جانب استقطاب الكفاءات العالمية.

إن التحول المنشود لا يتمثل فقط في تنويع مصادر الدخل، بل في إعادة صياغة بنية الاقتصاد من اقتصاد يعتمد على المدخلات الريعية والاستيراد، إلى اقتصاد منتج للمعرفة، وقادر على التصدير القائم على التكنولوجيا، والاندماج الفاعل في سلاسل القيمة العالمية؛ وهو تحول لا يمكن تحقيقه عبر التوسع في الإنفاق أو التوظيف الكمي، بل من خلال قطاع خاص قادر على قيادة التحول التقني وإعادة هيكلة قاعدة الإنتاج الوطني.

ثالثاً:
واقع القطاع الخاص في الاقتصاد العماني

يُمثل القطاع الخاص الركيزة البنيوية للاقتصاد العماني، حيث ينظر له على انه القاطرة الاستراتيجية لتحقيق التحول الهيكلي والتدريجي من الارتهان للقطاع النفطي، وتُعد فاعلية هذا القطاع شرطاً جوهرياً لتعزيز الاستدامة المالية ورفد الحيز المالي للدولة بإيرادات مستدامة، تُمكن الحكومة من إعادة توجيه مواردها نحو الاستثمارات النوعية في القطاعات ذات الأولوية.

تمكين القطاع الخاص هو المسار الرئيسي لتحقيق نمو مستدام وتوليد فرص العمل

ويأتي هذا الدور المهم للقطاع الخاص في سياق ديموغرافي متسارع، إذ تشير بيانات الكتاب الإحصائي السنوي للعام 2025م إلى أن عدد العُمانيين في الفئة العمرية (15–24 سنة) يبلغ نحو 483 ألف نسمة بنهاية عام 2024، وتمثل هذه الشريحة المرحلة الانتقالية بين التعليم وسوق العمل، ما يجعلها المؤشر الأكثر ارتباطاً بمستقبل التشغيل والنمو الاقتصادي.

ويعكس حجم هذه الفئة أن الاقتصاد العُماني سيظل مطالباً بخلق فرص عمل بوتيرة مستدامة خلال السنوات القادمة، الأمر الذي يعزز أهمية تمكين القطاع الخاص ليكون المحرك الرئيسي للنمو واستيعاب الطاقات البشرية الشابة.

وتولي رؤية عمان 2040 أهمية قصوى لدعم وتمكين القطاع الخاص حيث وضعت 'القطاع الخاص والابتكار' من أولوياتها الوطنية، والتي تهدف إلى توسيع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ليكون المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، وذلك عبر مجموعة من البرامج الاستراتيجية والمشاريع التنفيذية التي تضمنها الخطط التنموية الهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال، وتطوير البنية الأساسية الرقمية واللوجستية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتوجيه الاستثمارات نحو المشاريع الاستراتيجية في قطاعات التنويع الاقتصادي، مما يجعل القطاع الخاص شريك أساسي في تحقيق رؤية عمان 2040.

جيل شاب يشكّل نصف المجتمع... والقطاع الخاص هو مفتاح استيعابه

وقد انعكست هذه التوجهات على أداء القطاع الخاص حيث تُظهر بيانات عام 2024 ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 54% واستحواذه على قرابة 65.5% من إجمالي التكوين الرأسمالي.

كما تشير البيانات إلى أن إجمالي عدد المشتغلين في السلطنة يبلغ نحو 2.7 مليون عامل يتوزعون بواقع 69% في القطاع الخاص، مقابل حوالي 15% في القطاع العائلي والأهلي، و16% في القطاع الحكومي، مما يعكس الدور الكبير للقطاع الخاص في استيعاب القوى العاملة وتعزيز النشاط الاقتصادي.

ويعرض الجدول التالي أبرز المؤشرات المرتبطة بأداء القطاع خلال العام ذاته.

المؤشر	المساهمة النسبية للقطاع الخاص (%) لعام 2024	
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	% 54.3	(22.4 مليار ريال عماني)
المساهمة في التكوين الرأسمالي (رأس المال الثابت)	% 65.5	(6.9 مليار ريال عماني)
المساهمة في القيمة المضافة للأنشطة الزراعية	% 97.7	(589.3 مليون ريال عماني)
المساهمة في القيمة المضافة للأنشطة الاستخراجية (النفط والغاز والتعدين)	% 34.6	(4.99 مليون ريال عماني)
المساهمة في القيمة المضافة للأنشطة الصناعية	% 63.2	(5.1 مليون ريال عماني)
المساهمة في القيمة المضافة للأنشطة الخدمية	% 63.2	(11.98 مليون ريال عماني)
المساهمة في التشغيل	% 69	(1.8 مليون عامل)

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

رابعاً:

التحديات التي تواجه القطاع الخاص

بالرغم من التحسن الملحوظ والتطور في أداء القطاع الخاص في الاقتصاد العماني، إلا أنه يواجه مجموعة من التحديات الهيكلية والتنظيمية، على غرار الاقتصادات الخليجية الأخرى، ومن أبرزها:

01 اختلالات سوق العمل والإنتاجية

1. **يعتمد القطاع الخاص بشكل مفرط على العمالة الوافدة منخفضة المهارة والأجر،** والتي تشكل حوالي 78% من إجمالي المشتغلين في عام 2024.
2. **توجد فجوة واسعة في المهارات بين العمالة الوطنية والوافدة،** حيث إن حوالي 80% من العمالة الوافدة تحمل مؤهلات ثانوية فما دون، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الإجمالية.
3. **يعاني القطاع من فجوة الحوافز والأجور،** حيث يفضل المواطنون العمل في القطاع الحكومي نظراً للمزايا التفضيلية والاستقرار والأمان الوظيفي

02 مزاحمة القطاع الحكومي

1. **تسيطر الحكومة والشركات التابعة لها على معظم الأنشطة الاقتصادية الكبرى،** مما يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص وتقليص الفرص المتاحة أمامه.
2. **يرتبط نمو القطاع الخاص بشكل وثيق بالإنفاق الحكومي وعوائد النفط،** مما يجعله عرضة للتقلبات عند انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

03 التحديات التنظيمية والبيئة القانونية

1. **تتسم إجراءات منح التراخيص التجارية ببعض البطء وتعقيد الإجراءات**، ما قد يؤثر على سرعة بدء الأعمال.
2. **تواجه البيئة التنظيمية بعض التحديات في جوانب تطبيق القانون**، مثل إنفاذ العقود وحل حالات الإعسار المالي وحماية صغار المستثمرين.
3. **محدودية آليات التنسيق** بين القطاعين العام والخاص.
4. **يواجه المستثمرون صعوبات في الحصول على الأراضي**، والتي تُعتبر من العوامل المؤثرة على توسع شركات القطاع الخاص.

04 تحديات التمويل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. **تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات تمويلية إذ تحتاج هذه الشركات إلى تمويل يفوق ما توفره برامج التمويل المحدودة**، بينما لا تتوافر لديها الضمانات أو الملاءة المالية المطلوبة من البنوك، مما يحد من قدرتها على التوسع والتحول إلى شركات كبرى.
2. **تميل البنوك المحلية إلى تفضيل تمويل القروض الشخصية على تمويل المشاريع الصغيرة**، نظرًا لارتفاع المخاطر ومتطلبات الضمانات العالية.
3. **ضعف الاستثمارات في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية**، مثل الابتكار والصناعات الإبداعية، بسبب نقص التمويل المتخصص.
4. **يغلب على منظومة ريادة الأعمال نمط "ريادة أعمال الضرورة"**، وهو ما ينعكس في بقاء غالبية المؤسسات ضمن فئة المشاريع الصغيرة دون الانتقال إلى فئات أعلى، مما يحدّ من قدرتها على التوسع وتعظيم أثرها على الإنتاجية والتنويع الاقتصادي.

05 التنافسية العالمية

على الرغم من تقدم سلطنة عُمان في مؤشر التنافسية العالمية لعام 2025، حيث احتلت المرتبة 28 من أصل 67 دولة، إلا أن استدامة هذا التقدم تتطلب إصلاحات هيكلية تركز على سد فجوات الإنتاجية، رفع جودة الوظائف وتعزيز جاذبية الاستثمار في القطاع الخاص لضمان تحقيق أثر ملموس على الاقتصاد الوطني.

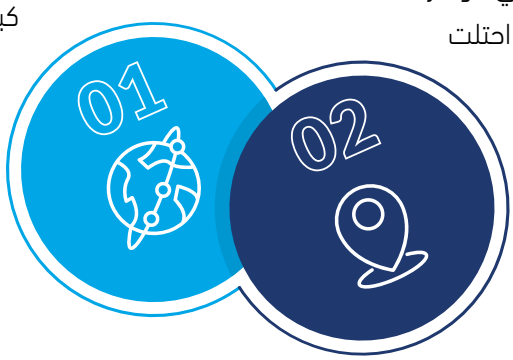

لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر متركزًا بشكل كبير في قطاع استخراج النفط والغاز، الذي يستحوذ على نحو 80% من متوسط التوزيع القطاعي، بينما تظل القطاعات التحويلية والإنتاجية الأخرى محدودة، مثل الصناعات التحويلية بنسبة 9% والوساطة المالية بنسبة 7%. وهذا يبرز أهمية تعزيز تنافسية القطاعات غير النفطية وتوسيع دور القطاع الخاص فيها لتقليل الاعتماد على تقلبات أسواق الطاقة وتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي.

خامساً:

مقترحات تطوير القطاع الخاص

لتحقيق مستهدفات رؤية عمان 2040

استنادًا إلى تشخيص الوضع الحالي للقطاع الخاص في سلطنة عمان، يقترح هذا الموجز بعض التدخلات التي تهدف إلى دعم تحقيق أهداف رؤية عُمان 2040، المتمثلة في جعل القطاع الخاص القوة الدافعة الأساسية للاقتصاد الوطني ومحرك التنمية المستدامة. وفيما يلي أهمها:

1 إطلاق برنامج وطني لإدارة التغيير والتحول النوعي نحو نموذج اقتصادي قائم على الإنتاج والتصنيع والمعرفة والابتكار

يتطلب الانتقال من النموذج الريعي القائم على الموارد إلى نموذج قائم على الإنتاجية والقيمة المضافة تحولًا جوهريًا في السلوكيات لدى مختلف الفاعلين في الاقتصاد.

- **ويشمل ذلك الأجهزة الحكومية**، رجال الأعمال، المستثمرين، القوى العاملة الوطنية، والمجتمع ككل؛ إذ أنَّ التحول المنشود لا يقتصر على تعديل السياسات، بل يستلزم إعادة تشكيل أنماط التفكير والسلوك الاقتصادي، وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال، والعمل الحر، ، وتفضيل المنتج الوطني، والابتكار وتحمل المخاطر.

- **وعليه، فإنه يُوصى بإطلاق برنامج وطني** لإدارة التغيير يهدف إلى نشر ثقافة التحول الاقتصاد ورفع الوعي بأهميته الاستراتيجية وبناء توافق مجتمعي ومؤسسي حول متطلبات المرحلة القادمة.

2 تعزيز البيئة القانونية والتنظيمية

- تبسيط إجراءات التراخيص من خلال توسيع نطاق منصة "استثمر بسهولة" ليشمل كافة مراحل الترخيص التجاري وحذف العمليات المتكررة.
- مراجعة التشريعات والقوانين بهدف تعزيز جاذبية بيئة الأعمال.
- مأسسة الحوار من خلال إنشاء مركز دراسات ومنتدى وطني دائم للحوار بين القطاعين العام والخاص لضمان مشاركة رجال الأعمال في الرؤى الاقتصادية ومعالجة التحديات بشكل دوري.

3 تعزيز الاستثمار والخصخصة

تبني استراتيجية "المستثمر الأول": قيام جهاز الاستثمار العماني بتأسيس شركات كبيرة في قطاعات جديدة ثم طرحها للقطاع الخاص بعد نجاحها.

تعزيز المحتوى المحلي واشتراط وجود شريك محلي في المشاريع الكبرى التي تنفذها الحكومة أو الشركات العالمية لضمان نقل التكنولوجيا والتقنية.

تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص واعتماد نماذج شراكة متطورة في قطاعات الطاقة، التحلية، الصحة والتعليم لتقليل العبء المالي عن الدولة وزيادة كفاءة التشغيل.

4 تطوير سوق العمل وتعزيز الإنتاجية

- تقليص فجوة الحوافز وتقليص الفوارق في الأجور والمزايا بين القطاعين العام والخاص، وربط زيادة الأجور بمؤشرات الأداء والتضخم.
- تعزيز مخرجات التعليم وربط مخرجات التعليم الجامعي والتقني مباشرة باحتياجات السوق الفعلية.
- وضع برامج تحفيزية للشركات لتبني تكنولوجيا حديثة تقلل النفقات التشغيلية وترفع كفاءة العمالة.
- الاستثمار في الموارد البشرية الوطنية العاملة في القطاع الخاص وتعزيز مهاراتهم.

5 دعم ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تخفيف قيود التمويل التقليدي القائم على الضمانات والأصول، وتعزيز التمويل القائم على الأفكار الإبداعية والمبادرات.
- تفعيل أسواق الأسهم الخاصة بالمنشآت الصغيرة لدعم التمويل.
- تعزيز دور الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن منظومة ريادة الأعمال.
- تحسين توزيع الأراضي الصناعية والتجارية.

6 التحول نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية

- التركيز على استثمارات الطاقة النظيفة والمتجددة، والتكنولوجيا المالية كقطاعات واعدة لنمو الشركات والمؤسسات
- دعم الصادرات غير النفطية ووضع سياسات وحوافز مالية لتطوير منتجات تصديرية عُمانية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

7 وضع خارطة طريق لتطوير القطاع الخاص ترتكز على ما يلي

الإصلاحات التشريعية والخصخصة

- تحديث وتعزيز الأطر التنظيمية لتحفيز وتمكين القطاع الخاص وذلك من خلال التدابير والممكنات التي تضمن كفاءة الأسواق وخفض تكلفة ممارسة الأعمال.
- النظر في طرح الشركات السيادية في البورصة لتعزيز الشفافية وتنشيط سوق رأس المال

تطوير الأسواق المالية والأنظمة الضريبية.

- إدخال أدوات تمويل جديدة (سندات، صناديق استثمارية، قروض طويلة الأجل)..
- تطبيق نظام ضريبي مبسط وشفاف وخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

تحديد الأولويات في الابتكار والطاقة النظيفة

- استهداف القطاعات التقنية والطاقة النظيفة الأكثر جدوى استثمارية.
- تقييم البنية التحتية الداعمة للابتكار والاختراع، وإنشاء حاضنات للبحوث التطبيقية.
- دعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا والطاقة النظيفة للتوسع عالميًا.

الانسحاب التدريجي للقطاع العام من الأنشطة التجارية

- تعزيز دور الحكومة في تنظيم السوق، وتوفير بيئة استثمارية تنافسية تحفز تدفقات رؤوس الأموال، وتوطيد التكنولوجيا والابتكار، بما يضمن تعزيز المرونة الاقتصادية وتحصين المكتسبات التنموية أمام المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية
- تحويل أنشطة الدولة غير الاستراتيجية إلى شركات خاصة أو شراكات.
- الحفاظ على دعم رقابي لضمان عدم تفشي الاحتكار أو الممارسات غير التنافسية.

تعزيز دور الصناديق الاستثمارية في المشاريع الكبرى

- استثمار رأس المال في مشاريع استراتيجية مع بند التخارج الإلزامي للقطاع العام بعد تحقيق الجدوى.
- تقييم الأداء الدوري للمشاريع لضمان استدامة العوائد.

تعظيم استفادة القطاع الخاص من الاتفاقيات التجارية

- إشراك جمعيات القطاع الخاص والغرف التجارية في الاتفاقيات التجارية
- تعزيز توفير المعلومات للشركات حول فرص السوق الجديدة ومتطلبات التصدير لكل اتفاقية.
- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة للحصول على قروض أو تمويل لتوسيع نشاطها نحو الأسواق الجديدة.
- اعداد وتصميم برامج لتطوير مهارات التسويق الدولي والامتثال للمعايير العالمية.
- تأطير الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات وتطويرها في صورة حزم واضحة وجاهزة للعرض، بما يسهّل وصولها إلى المستثمرين المحليين والأجانب، ويعزز قدرتها على جذب الاستثمارات.

ملحق (1)

التجارب الدولية في تطوير القطاع الخاص

الدولة	آلية تطوير القطاع الخاص	توضيحات
الولايات المتحدة الأمريكية	• نموذج عالمي للابتكار وريادة الأعمال (Silicon Valley -) • التمويل المخاطر لتمكين الشركات الناشئة ((Venture Capital)) • الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص	النموذج الأمريكي يعتمد على الابتكار والإبداع والقدرة على تحويل الأفكار والمبادرات إلى شركات ناجحة، مع حماية قوية للملكية الفكرية
سنغافورة	• المدن الذكية مع بيئة أعمال شاملة ومرنة • دعم الابتكار والشركات الناشئة من خلال حاضنات الأعمال • شراكات استراتيجية بين القطاع العام والخاص	تُعتبر سنغافورة مثالاً عالميًا لتطوير قطاع خاص متقدم يدعم الابتكار والخدمات اللوجستية والمالية
ألمانيا	• دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة • التعاون بين الجامعات والصناعات لتطوير التقنيات • دعم مالي مستمر للشركات الصغيرة	هذا النموذج يُظهر كيف يمكن للقطاع الخاص أن يكون العمود الفقري للاقتصاد، مع استقرار طويل الأمد ونمو مستدام
هولندا	• نموذج الابتكار المفتوح للشركات الناشئة • بيئة قانونية مرنة للاستثمار والأعمال • حوافز ضريبية للاستثمار والبحث والتطوير	هولندا نجحت في خلق بيئة جذابة للاستثمار وريادة الأعمال، خاصة في التكنولوجيا والطاقة المستدامة
اليابان	• تطوير ودعم الابتكار الصناعي والشركات الصغيرة والمتوسطة • شراكات قوية بين القطاع العام والخاص لتطوير البحث والتطوير • دعم التصدير والتقنيات المتقدمة	اليابان تركز على الابتكار الصناعي والقطاع الخاص القوي الذي يواكب التطور التقني العالمي
كندا	• نموذج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة • حوافز ضريبية للابتكار والاستثمار • شراكات بحثية بين الجامعات والشركات	كندا تُركز على بيئة مستقرة ومشجعة للابتكار وريادة الأعمال، خاصة في التكنولوجيا والخدمات
الصين	• دعم شركات التكنولوجيا والابتكار • برامج تمويل حكومية وخاصة للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة • إنشاء وتطوير مناطق اقتصادية خاصة	النموذج الصيني ركز على التوسع السريع في التكنولوجيا، البنية التحتية الرقمية، والصناعات الاستراتيجية مع دعم حكومي مباشر.
الهند	• تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر برامج تمويل وحوافز ضريبية • إنشاء مناطق صناعية وتقنية خاصة لتسهيل الاستثمار المحلي والأجنبي • دعم الابتكار وريادة الأعمال الرقمية، خاصة في تكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية الرقمية	نجحت الهند في تطوير قطاع خاص ديناميكي، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات، البرمجيات، والخدمات الرقمية، مع تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من التوسع داخليًا وخارجيًا

SIG

البوابة الذكية للاستثمار والاستشارات

Smart Investment & Consultancy Gateway

omaninvestgateway.com

yousufh@omaninvestgateway.com

md.office@omaninvestgateway.com

SIG

0096899313714

yousufh@omaninvestgateway.com

SIG

البوابة الذكية للاستثمار والاستشارات

Smart Investment & Consultancy Gateway